هيئة الأوراق والأسواق المالية

دائرة الإفصاح

استمارة الإفصاح رقم (1)

استمارة خاصة بالإفصاح عن النتائج الأولية للسنة المالية :2012

أولا : معلومات عامة عن الشركة :

اسم الشركة : بنك بيبلوس سورية ش.م.م

النشاط الرئيسي للشركة :خدمات مصرفية

تاريخ إنشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في السوق
2005/10/20	2005/10/20	2005/12/15	2009/11/17

رأس المال المصرح به والمدفوع وعدد الأسهم المصدرة:

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	*عدد المساهمين في نهاية الفترة*
6,120,000,000	6,120,000,000	61,200,000	258

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجهات التي يمثلونها:

الرقم	الاسم	الصفة	*الجهة التي يمثلها*	*نسبة الملكية*
-1	السيد سمعان فرنسوا باسيل	رئيس مجلس الإدارة	بنك بيبلوس لبنان	52.37%
-2	السيد آلان كلوفيس طعمة	نائب رئيس مجلس الإدارة	بنك بيبلوس لبنان	
-3	الدكتور فرنسوا سمعان باسيل	عضو مجلس إدارة	بنك بيبلوس لبنان	
-4	السيد اندره ابو حمد	عضو مجلس إدارة		0.45%
-5	السيد نادر محمد قلعي	عضو مجلس إدارة		3.37%

-6	السيد محمد المرتضى محمد الدندشي	عضو مجلس إدارة		2.85%
-7	سليمان بن جاسر بن سليمان	عضو مجلس إدارة	صندوق الأوبك للتنمية الدولية	7.5%
-8	السيد محمد مروان الحكيم	عضو مجلس إدارة		%0.07

المدير التنفيذي (المدير العام)	جورج بربر صفير
مدقق الحسابات	قحطان السيوفي
عنوان البنك	دمشق-أبو رمانة
رقم هاتف البنك	011/9292
رقم فاكس البنك	011/3348208
الموقع الالكتروني للبنك	www.byblosbank.com

قيم السهم :

القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	القيمة السوقية نهاية الفترة
100	108.28	89.75

النتائج الأولية المقارنة:

النتائج الأولية المقارنة	الفترة الحالية (2012)	الفترة السابقة (2011)	التغير %
مجموع الموجودات	43,610,343,613	46,454,088,478	-6.12%
حقوق المساهمين	6,626,685,782	6,559,259,109	1.03%
صافي الإيرادات	2,762,043,327	1,737,261,174	58.99%
صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة	(360,591,414)	215,835,005	-267.07%
مخصص (ايراد) ضريبة الدخل على الأرباح	369,531,146	(45,542,565)	911.40%
حقوق الأقلية في الأرباح	لا يوجد	لا يوجد	-
صافي الدخل	8,939,732	169,292,440	-94.72%
ربحية السهم	0.15	2.76	-94.57%

خلاصة عن نتائج أعمال الشركة:

- يتضمن صافي الربح أرباح غير محققة ناتجة عن التقييم الدوري لمركز القطع الثابت بقيمة 1,339,325,548 مليار و ثلاثمائة و تسع و ثلاثون مليوناً و ثلاثمائة و خمس و عشرون ألفاً و خمسمائة و ثمانية و أربعون ليرة سورية فقط لا غير مقابل أرباح غير محققة قدرها 601,314,181 ستمائة و واحد مليوناً و ثلاثمائة و أربعة عشر ألفاً و مئة و واحد و ثمانون ليرة سورية فقط لا غير في عام 2011.

- بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة 17,253,806,967 سبعة عشر مليار و مئتان و ثلاثة و خمسون مليوناً و ثمانمائة و ستة الاف و تسعمائة و سبعة و ستون ليرة سورية فقط لاغير في نهاية عام 2012 مقابل 23,828,142,739 ثلاثة و عشرون ملياراً و ثمانمائة و ثمانية و عشرون مليوناً و مئة و اثنان و أربعون ألفاً وسبعمائة و تسعة و ثلاثون ليرة سورية فقط لا غير في نهاية عام 2011 أي بنقصان و قدره 6,574,335,772 ست مليارات و خمسمائة و أربع و سبعون مليوناً و ثلاثمائة و خمس و ثلاثون ألفاً و سبعمائة و اثنان و سبعون ليرة سورية أو 27.6- %.

- بلغت ودائع الزبائن 25,785,195,643 خمس وعشرون مليار وسبعمائة و خمس و ثمانون مليونا و مئة و خمس و تسعون ألفا و ستمائة و ثلاثة و أربعون ليرات سورية فقط لاغير في نهاية عام 2012 مقابل 35,636,351,804خمس وثلاثون ملياراً و ستمائة و ست و ثلاثون مليوناً و ثلاثمائة و واحد و خمسون ألفاً و ثمانمئة و أربع ليرات سورية فقط لاغير في عام 2011 أي بنقصان و قدره 9,851,156,161 تسع مليارات و ثمانمئة و واحد و خمسون مليوناً و مئة و ستة و خمسون ألفاً و مئة و واحد و ستون ليرة سورية أو 27.64-%

المخاطر هي جزء أساسي من أعمال المصارف. إن الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك يقوم على تحديد وفهم وتقييم المخاطر التي تواجه عمل البنك والتأكد من بقائها ضمن المستويات المحدودة والمقبولة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص المخاطر للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والعائد.

إن أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر الأعمال.

يتم قياس مخاطر البنك بطريقة تعكس الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تنتج في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة بناءً على تقدير لإجمالي الخسائر الفعلية باستخدام طرق إحصائية. هذه الطرق تعتمد على الاحتمالات المبنية من التجارب السابقة ومعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية. كما يدرس البنك أسوأ الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن الظروف الاستثنائية.

تتم مراقبة وضبط المخاطر بناءً على السقوف المعتمدة التي تعكس إستراتيجية البنك وحدود ومستويات المخاطر المقبولة. كما يقوم البنك بقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر ومقارنتها بالمخاطر الإجمالية بمختلف أنواعها.

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسائر نتيجة تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. يعمل البنك على إدارة السقوف والرقابة على مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية.

يقوم البنك بتطبيق اختبارات الجهد بشكل دوري على محفظة البنك الائتمانية والاستفادة من نتائج هذه الاختبارات في تقييم مدى كفاية رأس مال البنك وحجم المخصصات العامة الإضافية اللازمة لتغطية الخسائر التي قد تنشأ من المحفظة الائتمانية في حال تحققت فرضيات اختبار الجهد المطبق.

لقد تم أخذ نتائج اختبار الجهد المنفذ في نهاية العام 2012 في الحسبان عند تشكيل المخصصات العامة الإضافية المكونة بتاريخ 31 كانون الأول 2012 والتي بلغت 525.5 مليون ليرة سورية.

مخاطر السوق تتضمن مخاطر أسعار الفائدة و هي المخاطر الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة السائدة بالسوق والتي تؤثر بالتالي على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، ومخاطر العملات والتي تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يراقب مجلس الإدارة مستويات مخاطر معدلات الفائدة بوضع حدود لفجوات معدل الفائدة خلال فترات محددة. يتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

أما فيما يخص مخاطر العملات فيقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة

مخاطر السيولة وتتمثل في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماتها في تواريخ استحقاقها وتمويل زيادة الموجودات. وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي.

يحتفظ البنك بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة نقص غير منظورة في السيولة. كما يحافظ البنك على نسبة صافي الموجودات المتداولة إلى مطلوبات العملاء والالتزامات خارج بيان المركز المالي المثقلة بكافة العملات أعلى من 30% (الحد الأدنى المفروض من قبل المصرف المركزي). تتكون

الموجودات المتداولة من النقد وارصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية قصيرة الأجل (لمدة تقل عن ثلاثة أشهر) بعد تنزيل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية.

تمثل المخاطر التشغيلية مخاطر الخسائر الناتجة عن تعطل الأنظمة، خطأ بشري، احتيال وعوامل خارجية أخرى.

تغطي تقارير المخاطر التشغيلية شقين، الأول التقييم النوعي للمخاطر المعد لأي مقترح عمل (Business Proposal)، والثاني الإبلاغ عن أحداث المخاطر التشغيلية.

تقييم المخاطر ينطوي على تحديد وتقييم المخاطر لكل ما يتطلب إعداد مقترح عمل سواء كان لمنتج، إجراء، أو نظام جديد، أو لتغير جذري في منتج أو إجراء قديم. يتبع تقييم المخاطر إعداد خطة عمل تهدف إلى الحد من المخاطر التي تم تحديدها في عملية التقييم بحيث تكون المخاطر المتبقية ضمن المستوى المقبول.

إن عملية تقييم المخاطر المذكورة أعلاه تمثل نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر التشغيلية.

تقارير أحداث المخاطر التشغيلية تقوم على الإبلاغ بشكل صحيح، شامل، وعلى الدوام عن خسائر المخاطر التشغيلية التي وقعت أو كادت أن تقع في أي خط من خطوط العمل. يتم تخزين بيانات هذه الخسائر في قاعدة البيانات ليتم تحليلها بانتظام، تحديد أي من أحداث الخسائر لديها الأثر الأكبر على البنك، وأي من خطوط العمل هي الأكثر عرضة للمخاطر التشغيلية.

يتبع كل تقرير أحداث مخاطر تشغيلية خطة عمل لضمان أن مثل هذه الأحداث لن تتكرر في المستقبل. إن عملية إعداد تقارير أحداث المخاطر التشغيلية وخطط العمل اللاحقة لها تكمّل عملية تقييم المخاطر في معالجة أي مخاطر تشغيلية لم تلحظ أثناء تقييم المخاطر.

يقوم البنك من خلال وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بتطبيق اختبارات جهد للمخاطر التشغيلية من خلال افتراض سيناريوهات محدد لأحداث مخاطر تشغيلية، تقدير حجم الخسائر التي قد تنتج عن هذه الأحداث، ثم تقييم مدى كفاية رأس مال المصرف في تغطية هذه الخسائر.

قام البنك بوضع خطة طوارئ تفصيلية لضمان استمرارية العمل في البنك ومواجهة حالات الطوارئ حيث تم، ولكل قسم من أقسام البنك، تحديد الأعمال الحيوية ذات الأهمية العالية وكافة المتطلبات الضرورية لاستمرار هذه الأعمال من موقع العمل البديل، موظفين، تجهيزات، برامج، معلومات، وسائط الاتصال وغيرها. ويقوم البنك وبشكل مستمر بمراجعة هذه الخطة للتأكد من جهوزيتها وكفايتها.

كما قام المصرف بتنفيذ محاكاة لحالة طوارئ خلال شهر كانون الأول من العام 2012 لتقييم مدى كفاية خطط الطوارئ المعدة وجهوزية موظفي المصرف للعمل من الموقع البديل.

كفاية رأس المال: يحتفظ البنك بقاعدة رأس مال يتم إدارتها بفعالية لمواجهة المخاطر الضمنية لأعماله. يتم مراقبة كفاية رأس مال البنك باستخدام القواعد والنسب المعتمدة بموجب تعليمات مصرف سورية المركزي. إن الهدف الرئيسي من إدارة قاعدة رأس المال هو ضمان الوفاء بمتطلبات رأس المال المطلوبة والمحافظة على تقييم ائتماني متميز لدعم قطاع الأعمال وتعظيم العائد للمساهمين. بلغ معدل كفاية رأس المال لبنك بيبلوس سوريا بتاريخ 2012/12/31 نسبة 22.37% (الحد الأدنى المطلوب من المصرف المركزي هو 8%)

تاريخ: 2013/02/14

توقيع المدير العام

بنك بيبلوس سورية